

تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية الحديثة

أ/بودور شوريب¹

ملخص:

يتناول هذا المقال في محوره الأول ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية باعتبارها أداة للاتصال داخل المنشأة الاقتصادية الحديثة؛ وأهمية وقيمة هذه المعلومات في بيئة الأعمال الحديثة؛ مركزين فيه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وفق معايير المحاسبية الأمريكية FASB والمعايير المحاسبية الدولية IASB. أما المحور الثاني فيتناول أهمية ومفهوم نظام المعلومات المحاسبي؛ وكيفية تصميم هذا النظام في المنشأة الاقتصادية باعتبارها كذلك مجموعة من الأقسام والإدارات والمصالح التي تعمل بشكل مشترك لتحقيق أهدافها.

Résumé

Cet article aborde dans son premier volet la nature des informations comptables en tant qu'outils de communication à l'intérieur de l'entité économique moderne ; ainsi que leur importance et leur valeur dans l'environnement des affaires actuel. Il est également fait état des spécificités qualitatives de ces informations conformément aux normes comptables américaines (FASB) et internationales (IASB). dans le second volet de cet article il sera question de l'importance du concept de système d'information comptable et les modalités d'élaboration de cet outil dans l'entité économique en tant que partie intégrante du groupement constituée des secteurs, des administrations et des services qui activent collectivement pour l'attente des objectifs tracés.

المقدمة:

إن المعلومات في عالمنا المعاصر أصبحت سلعة قابلة للبيع والشراء شأنها في ذلك شأن أية سلعة أخرى ذات طابع اقتصادي. ومن ثم فإن البيانات المحاسبية التي يتم استخراجها من السجلات المحاسبية وصياغتها في صورة تقارير يمكن أن توظف بأنها سلعة يتم إنتاجها وتغليفها لأغراض تسويقها

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

في سوق تتوافر له شروط السوق الاقتصادي من حيث وجود عرض وطلب على تلك السلعة.

وتعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المعلومات التي يسعى الطالب للحصول عليها لتحقيق الأهداف المختلفة لمستخدمي تلك المعلومات، كما تعتبر التقارير التي تحتوي على تلك المعلومات بأسلوب التغليف الذي يقدم المعلومات من خلاله، ومن المعلوم أن أية سلعة اقتصادية يتم إنتاجها من خلال مجموعة من المفاهيم والأسس والإجراءات التي تشكل في مجموعها نظاما للإنتاج، فإن المعلومات المحاسبية تخضع لهذه الخاصية من حيث ضرورة إنتاجها من خلال نظام متميز يمكن أن نطلق عليه نظام إنتاج المعلومات المحاسبية والذي يتم اختصاره اصطلاحاً بنظام المعلومات المحاسبي. وتهتم دراسة نظم المعلومات المحاسبية بتحليل كيفية تسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث المتباينة التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسلك وحياة المنظمة أياً كان نوعها.

ونظراً لتوسع العديد من الوحدات الاقتصادية في استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة، وعلى اعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية يمثل نظاماً رسمية للمعلومات في أي وحدة اقتصادية، فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في حالات عمل نظم المعلومات المحاسبية لأجل تحقيق كفاءة وفعالية أكبر من عملها من خلال إمكانية الاستفادة من مميزات وخصائص هذه الوسائل في عمل نظم المعلومات المحاسبية. ويتطلب استخدام تقنيات المعلومات في عمل نظم المعلومات المحاسبية أن تتوفر لدى القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية معرفة تقنية تكتسب عن طريق الدراسة العلمية والتطبيق العملي تسمح لهم على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية التي يعملون فيها وذلك من خلال قدرتهم على الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في بيئة الأعمال وخاصة فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة.

سنحاول من خلال هذا البحث تناول ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها وكيفية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية. وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: طبيعة المعلومات المحاسبية.

استناداً إلى ما سبق نرى أنه قبل التطرق إلى ماهية طبيعة المعلومات المحاسبية لابد من التعرف ببعض المصطلحات المستخدمة في دراسة نظم

المعلومات وهي:

1- البيانات: هي قيم مخزنة في النظام Système على شكل رقمي أو منطقي¹ والتي تمثل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم تمكن من نقلها وترجمتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج.

2- المعلومات Information: هي عبارة بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، وبالتالي فالمعلومة لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها.²

3- المعرفة: هي حصيلة ما يملكه فرد أو منشأة أو مجتمع معين في وقت محدد³ فهي خلاصة البيانات والمعلومات وعلى سبيل المثال فإننا نعتبر أي كتاب معلومات ولكن بعد استيعابه وفهمه يتحول إلى معرفة.

4- النظام Système: هو مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات المطبقة بهدف تحقيق أهداف معينة.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخرجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وبالتالي فإن إنتاج المعلومات المناسبة تساعد في التقليل من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ومنه تجعله قادرا على اتخاذ قرارات أكثر نفعاً وأقل ضرراً.

أولاً: مفهوم المعلومات

تختص المحاسبة بإنتاج المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وتوصيلها إلى مجموعة من المستخدمين الداخليين والخارجيين، ونظراً لأهمية هذه المعلومات في عمليات اتخاذ القرار فلا يمكن تخيل نظام ما دون معلومة، فوجود النظام مرهون بالمعلومات التي يقدمها، يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها ومن ثم فإن البيانات تعتبر بمثابة المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي (معلومات) له استخدام لإشباع حاجة قائمة، فهي إذا عملية "فعل الأخبار" وتحتوي

1 Franck guamieri, et Autres « **systeme d'information et risque naturels** », Paris ,Presse de l'école des Mines , 2004,p : 2

2 إبراهيم سلطان؛ "نظام المعلومات الإدارية" الدار الجامعية - الإسكندرية ، 2000، ص72.

3 كمال السيد غراب؛ نادبة محمد حجازي؛ "نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)؛ الطباعة للإشعاع 1999؛ مصر ص72 .

على مضمون "ما يتم الإخبار عنه" في آن واحد وهذا لأجل فهم جيد للمحيط¹ ولأجل أن تكون هذه المعلومات تشغيلية ينبغي أن تعالج :

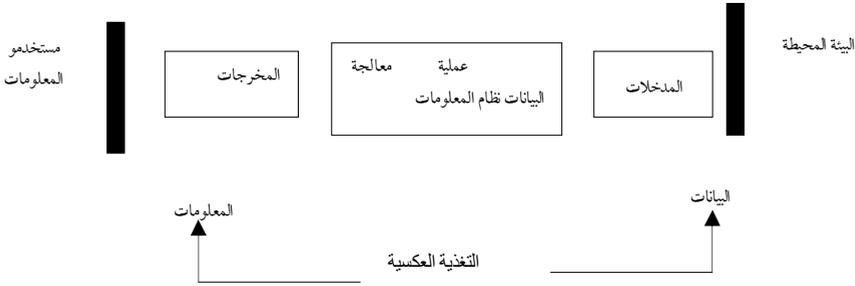
- الهوية **Identité**: الموضوع أو الشيء المعني.

- المواصفات **Attribution**: مواصفات الموضوع أو الشيء المعني.

- القياس **Mesure**: تقييم هذا الشيء.

ومن خلال العرض السابق تم ذكر كلمتي بيانات ومعلومات، لذلك يجب التفرقة بينهما لأنهما لا يعنيان نفس المعنى، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، كما أن المعلومات يمكن أن تلعب دور البيانات في حالة التغذية العكسية واستخدامها كمدخلات لنظام آخر، حيث يمكن أن توضح هذه العلاقة في الشكل التالي :

الشكل رقم 1 العلاقة بين البيانات و المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق ذكره.

ثانيا: دور المعلومات

إن للمعلومات استعمالات مختلفة باختلاف الهدف من استعمالها، وعليه يمكن حصر أربعة استعمالات أساسية للمعلومات².

¹ Reseau Martine, « **Economie d'entreprise** » Edition ESKA ,1993, Paris 2004,p :71.

² مدني بن الغيث؛ أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة الجزائر- 2004 ص46.

1- المعلومات أداة دعم للعملية التسييرية: إن مسار التسيير عبارة عن توفيق بين مجموعة من الأنشطة والقرارات بغية توليد نتائج مرغوب فيها من طرف المؤسسة، حيث ينبغي أن تكون مختلف العمليات المشكلة للمسار مترابطة فيما بينها لأنها تتيح وتستهمل معلومات (تخزين، معالجة، توزيع)، بحيث تشكل كل من الرسالة التي تحملها المعلومات المتعلقة بمسار تسيير وإجراءات المعالجة والملفات التي تحتوي هذه المعلومات، نظام معلومات لهذا المسار.

2- المعلومة أداة للاتصال: تعتبر المعلومة أداة للاتصال داخل المؤسسة عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف، من خلال تبادل بيني للمعلومات، خاصة مع انتشار استعمالها قواعد البيانات، الاتصال الحديث (الانترنت) أثار ثورة في عالم الاتصالات.

3- المعلومة أداة دعم الخبرات الفردية: تتمثل القدرة المعرفية للمؤسسة (ذكاء المؤسسة) في قدرة الأفراد الذين تتكون منهم، بحيث تشكل المعرفة من النماذج المعرفية التي تجمع، تصفي وتعالج المعلومات. تتحسن هذه النماذج بفضل المعلومات المتاحة كما بلغت تكنولوجيا المعلومات دورا مهما حيث أنها تمكن من تخزين المعلومات النافعة مع إمكانية العودة إليها وقت الحاجة.

4- المعلومة أداة للربط مع البيئة الخارجية: هذا يعني أن للمعلومة دور تؤديه مع محيط المؤسسة وتحت أشكال كثيرة نذكر منها :

_ تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين، لأن أي منتج له مركبات مادية ومعلوماتية، السعر، المواصفات وكيفية الاستعمال. ويمكن التمييز بين منتج عن طريق إضافة أو دمج ميزات أخرى إضافية من المعلومات كإنشاء خط هاتفي خاص N° Vert يسمح للزبائن بالحصول على نصائح وإرشادات حول استعمال هذا المنتج.

_ أو تحت شكل أنظمة معلومات بين مؤسسات مختلفة، فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها من أجل تمكين قاعدة المركز التنافسي للمؤسسة من خلال بعث علاقة جديدة (زبون، مورد) كاعتماد بعض الموردين Fournisseur وسائل اتصال لتسهيل وصول الطلبات من الزبائن.

ثالثا: قيمة وأهمية المعلومات في المؤسسة

أصبحنا اليوم نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفي، وبالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية وأصبحت الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال الحديثة تتعامل مع المعلومات عل أنها موارد اقتصادية لها قيمة، وتحدد قيمتها

بمدى ملاءمتها من حيث الكمية والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة الأعمال بسرعة التغيير والتطور المستمر في الأهداف والبدائل والتحالفات، وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط ورقابة أعمالها من خلال تحديد نتيجة النشاط وقياس المركز المالي، وبالتالي أصبح من البديهي أن المؤسسة التي تستخدم معلوماتها بكفاءة وفعالية تكون لديها ميزة تنافسية تجعلها في مرتبة أفضل من منافسيها.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الظروف البيئية المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، ويتم هذا التمييز حسب كمية ونوعية المعلومات المتاحة لدى متخذي القرارات في المشكلة القرارية المعينة وتشمل تلط الظروف ثلاث حالات هي :

حالة التأكد التام، من خلال هذه الحالة افتراض توافر المعلومات الكاملة عن البدائل، وبالتالي لا توجد مشكلة عند اتخاذ القرار.

حالة المخاطرة، حيث يتم من خلال هذه المرحلة افتراض معلومات جزئية تساعد متخذ القرار على تحديد احتمالات لتحقق الظروف المرتقبة البيئية.

حالة عدم التأكد، حيث يفرض من خلال هذه الحالة نذرة المعلومات، ويعتمد متخذ القرار على خبراته الذاتية ومدى تعامله أو تشاؤمه ودرجة تفضيله للمخاطرة.

رابعا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتحقق هدف المحاسبة الرئيسي عند نجاحها بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة لهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وحتى تنجح في ذلك لا بد من أن تتوفر في هذه المعلومات مجموعة من الصفات والخصائص، ويمكن مناقشة أهم هذه الخصائص - التي يطلق عليها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - من خلال استعراض هذه الخصائص وفقا لكل من معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية.

لقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى تقسيم هذه الخصائص إلى نوعين من الخصائص هما:

1- الخصائص الأساسية:

أ- الملاءمة Pertinence: وتعني هذه الخاصية أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، يرتبط بالنتيجة المراد تحقيقها، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومة متاحة لمستخدميها في الشكل والوقت

المناسيبين، وأن تساعد متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث في المستقبل¹ وتساعد في التأكد أو تصحيح توقعات سابقة. ولا بد أن تؤثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاقتصادية لمستعملها، بحيث تسمح لهم بتقييم الأحداث الماضية المفيدة.² وللملاءمة ثلاثة خصائص ثانوية هي:

أن تتميز المعلومات بقدرة التنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرارات أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.

أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، أي تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات، ويجب أن تكون لهذه المعلومات قيمة يمكن مقارنتها مع تكلفة الحصول عليه، فلا يعقل الحصول على معلومة تكون تكلفتها أكبر من قيمتها المضافة.³

أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة تكون على حساب فائدتها.

ب- إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية *Fiabilité*): تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن للمحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها⁴. وحتى تكون المعلومة موثوقة يجب أن تكون قابلة للتحقق، بمعنى أن تكون لها دلالة محددة بغض النظر عن من يقوم بإعدادها واستخدامها، إضافة إلى ذلك يجب أن تعبر المعلومة بصدق وأمانة عن الظواهر المفترض التعبير عنها. وكذلك يجب أن تكون محايدة وألا تكون متحيزة لصالح مجموعة من المستخدمين على حساب مجموعة أخرى.⁵

2- الخصائص الثانوية:

أ- الاتساق أو الثبات *Constance*: ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس

1 طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية- الإسكندرية 2006، ص 92.

2- http://www.socpa.org-sa/AS/as_P/as-P05 htm

3 محمد يوسف حفناوي "نظم المعلومات المحاسبية" مرجع سابق، ص 87.

4 - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي بين المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة) -المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، دار وائل للنشر، عمان-الأردن 2006، ص 194.

5 عزوز خليف عزيز، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه الماجستير -قسم المحاسبة-المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، جامعة حلب 2006، ص 18.

2 جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين ص. 60-65.

المؤسسة لفترة محاسبية أخرى. وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

ب- القابلية للمقارنة Comparabilité: إن استخدام أساليب محاسبية مختلفة تجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة فيما بين المؤسسات الاقتصادية، فاختلف الأساليب سيعطي نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية مما سيؤدي إلى نتائج مضللة وسوء فهم حول تخصيص الموارد فيما بين الخيارات الاستثمارية المختلفة.

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية: تم إعداد وعرض البيانات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو التالي¹:

أ- القابلية للفهم: إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا السبب يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة وتحليل المعلومات بقدر معقول من العناية. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعلم، والإدراك ومن مجموعة من المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك وقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات المتعددة لمستخدمي هذه التقارير.

ب- الملاءمة: تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات مادية إذا كان حذفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، وتعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف. لذلك فإن مفهوم المادية يضع حدا من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة. ولقد قمنا بتقديم وشرح خاصية الملاءمة ضمن

الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في موضوع سابق من هذا البحث.

ج- الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية :

-الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وبالتالي على سبيل المثال، يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقياس الاعتراف، وفي حالات معينة، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكد، بحيث أن المشروع عموماً لا يعترف بها في البيانات المالية، فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية، وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها.

-الجوهر فوق الشكل: أي أنه من الضروري أن تكون المعلومة قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فحسب، وجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتنازل المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل.

-حيادية المعلومات: حتى تكون موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا اختار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

-الحذر: ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلا احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات، لأن البيانات المالية لن تكون مفيدة، وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

-الاكتمال: لكي تكون المعلومة موثوقة، لا بد أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصحح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

د- القابلية للمقارنة: تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم وفقا للقواعد وتسمح للمستخدم إجراء مقارنات مع مرور الزمن وبين الكيانات.¹ كما يجب أن يكون بإمكان المستخدمين مقارنة التغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية القياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع وبطريقة مماثلة في كل المشاريع. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو:

إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

إعلام المستخدمين على أي تغيير وآثار هذا التغيير (في هذه السياسات).

تمكين المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة.

فالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، ومن غير المناسب للمشروع أن

¹ Robert .JF ,Meéhin .F ,Puteaux .H , « Normes IFRS et PME système comptable de convergence ,entre normes comptables Françaises et standards de l'IASB Paris 2004,P : 45

يستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياسته المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

كما بين هذا الإطار لإعداد وعرض البيانات المالية عند تناوله الخصائص النوعية التي سبق التطرق إليها سابقاً المحددات التالية:¹

- التوقيت المناسب: من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المؤسسة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمراً ملازماً للدقة في آن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير، فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، فلكي تقدم معلومات بالوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة، وهذا يضعف الموثوقية.

- الموازنة بين التكلفة والمنفعة: يتم تقييم أي معلومة من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتجسد هذه المنفعة في عنصرين أساسيين هما، صحة المعلومة وسهولة استخدامها. تتجسد خاصة المنفعة في عدة أشكال نذكر منها:²

- المنفعة الشكلية: أي أن قيمة المعلومة تحدد بمدى تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار

- المنفعة الزمنية: بفعل توافر المعلومات لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاجها فيه

- المنفعة المكانية: وتتمثل في مدى حصول متخذ القرار أو مستعمل المعلومات على هذه المعلومات بسهولة وبدون عناء، أو في وقت قد يزيد في تعميق تكلفة الحصول عليها، وعند زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمتها فإننا نكون أمام بديلين:

¹ جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين - مرجع سابق - ص 68.
² - مدني بن بالغيث "مرجع سابق" ص 49

_ زيادة قيمة المعلومة من خلال زيادة درجة صحتها أو زيادة المنافع المتحصل عليها

_ تقليل التكلفة من خلال التقليل من درجة صحتها أو التقليل من المنافع التي تأتي منها.

فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على عملية اتخاذ الأحكام، ومع ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة على أي حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير وكذلك معدي ومستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على علم بهذا القيد.

- الموازنة بين الخصائص النوعية: في الممارسة العملية في غالب الأحيان ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية، و بعبارة أخرى فإن الهدف من ذلك هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

- الصورة الصحيحة والعادلة: توصف البيانات المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة للمركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يتيح عنها في العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو يمثل بعدالة تلك المعلومات.

يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن هناك اختلافات في منهجية الفكر المحاسبي بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ومجلس المحاسبة الدولية IASB، ونعتقد أن هذا الاختلاف في منهج الفكر المحاسبي بين الطرفين سبب رئيسي في اختلاف مخرجات هذا التوجه في الفكر المحاسبي، المتمثلة بشكل رئيسي في سياسات وأساليب المعالجة لبعض العمليات المحاسبية، بالإضافة إلى الاختلاف النسبي في قواعد الإفصاح المطلوبة وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن كل جهة.

المحور الثاني: أهمية وطبيعة نظام المعلومات المحاسبية.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا في تزويد مختلف مستويات اتخاذ

القرار بمعلومات صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات اليومية، والمدعمة بعناصر أخرى مثل المعايير المحاسبية الدولية، المؤشرات التيسيرية، والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية.

أولاً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لقد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، فقد تكون هذه البيانات معبر عنها في صورة مالية (مثل رقم الأعمال)، أو في صورة غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، والتي يستطيع ترجمتها إلى بيانات مالية. وينتج في جانب المخرجات مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، كمعلومات لأجل اتخاذ القرارات (مثل التكاليف والإيرادات الخاصة بمنتج جديد).¹ حيث يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات تنظيم إداري، يختص بجمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (الدائنين، المستثمرين...) وإدارة المؤسسة."²

كما أعطى كثير من المؤلفين والكتاب عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي، سنوجزها في بعض التعاريف التالية:

— يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات سواء كانوا خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية."³

— كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي كذلك على أنه "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية؛ الأوراق؛ المستندات؛ السجلات؛

1 كمال الدين الدهراوي، سمير محمد "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية - الإسكندرية '2002، ص55.

2 مدني بن بالغيث 'مرجع سابق'، ص57.

3 أحمد حسين علي حسين. "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية - الإسكندرية '2001، ص17

التقارير؛ الأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية¹.

ونستنتج من هذه التعاريف أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي داخل المؤسسة، وهو يتكون من أنظمة فرعية، تسعى إلى تجميع ومعالجة البيانات المحاسبية، وتخزينها ونشرها، للخروج بمعلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ القرارات؛ لمختلف الأطراف سواء كانت من داخل أو خارج المؤسسة.

ثانياً: تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعتها وظروفها، وهناك إجراءات وقواعد عامة توجه مصمم النظام المحاسبي أثناء قيامه بعملية تصميم الأنظمة المحاسبية نذكر أهمها²:

1- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاته من البيانات، حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع وملكيته وشكله القانوني ويبنى تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه وإدارته.

2- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة والضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام.

وتبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير والقوائم المالية التي يجب أن يقدمها النظام للمستخدمين، ثم تصميم المستندات والوثائق التي يجب الحصول عليها من أنظمة العمليات، وبعد ذلك تحديد عمليات المعالجة التي يجب أن تجرى على البيانات الداخلة من أجل الوصول إلى التقارير المطلوبة. ومن ثم تحديد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من صحة المدخلات ومعالجتها.

وهناك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المصمم في عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية، من بينها مبدأ تكامل عمليات المؤسسة وارتباط أقسامها، باعتبار أن المؤسسة هي مجموعة من الأقسام والإدارات والمصالح التي تعمل بشكل مشترك لتحقيق أهداف المؤسسة، فمن أولى مهام

1- محمد يوسف حفاوي "نظم المعلومات المحاسبية" مرجع سابق، ص 87.

2- لطفى الرفاعي، محمد فرج، "مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية" للإصدار الثامن لنقابة التجارين بالجيزة، جامعة طنطا- مصر 1997، ص 56.

المصمم تصميم المستندات والتقارير بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الداخلية لكل قسم أو مصلحة ومع احتياجات الأقسام والمصالح الأخرى، والأطراف الخارجية المرتبطة بهذه القوائم والتقارير.¹

ثالثاً: أهمية دراسة نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر المحاسبة في العصر الحديث لغة الأعمال إذ أنها تترجم الصفقات والأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمشاريع والأعمال المختلفة في لغة مشتركة يمكن توصيلها من جانب الكثير من الأطراف والجهات المستعملة لها، بما فيها الجمهور الذين يحتاجون إليها لإعداد تقاريرهم أو لتوظيف مدخراتهم. كما يعتبرها البعض بأنها أداة إحصائية تهدف إلى توفير معلومات مالية مهيكلية للمستخدمين، الداخليين والخارجيين للمؤسسة، ليتمكنوا من استخراج العناصر المهمة لاتخاذ قرارات سليمة وممارسة مراقبة فعالة.² ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المحاسبة كنظام للمعلومات تتميز ببعض السمات ومن أهم هذه السمات نذكر:

أن المحاسبة كنظام للمعلومات تجمع وتسجل وتشغل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للتنظيم لكي تنتج معها معلومات مالية يتم توصيلها لأصحاب المصلحة من خلال قوائم وتقارير مالية معدة حسب مبادئ محاسبة موحدة.

إن إنتاج نظام المحاسبة من المعلومات له مردود اقتصادي، حيث يعتمد عليه أصحاب المصلحة في التنظيم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

إن المحاسبة بهذا المعنى تستوفي أركان الاتصال، حيث أن المحاسب هو الموصل والقوائم المالية أداة اتصال، والمعلومات المحاسبية رسالة وأصحاب المصلحة في التنظيم مستقبل الرسالة.

فالنظام المحاسبي نظام مفتوح ومرتبط بشكل واضح بالبيئة الخارجية، فالمحاسب يواجه العديد من الأحداث الاقتصادية وعليه بتصنيف تلك الأحداث التي

¹ - عبد الرزاق قاسم. تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية "مكتبة دار الثقافة، 2004 عمان -الأردن ص.54-56.

² - صبحي محمد الخطيب. عمرو عباس، "مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية- الإسكندرية، 1993، ص34.

تتأثر بالقواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو ما يسمى حديثاً بالمعايير المحاسبية. فهي التي تحدد ما ينبغي إدخاله وما ينبغي تركه من تلك الأحداث، وتمثل هذه الأحداث مدخلات النظام Input وتتحول بعد تشغيلها إلى مخرجات Output، أي إلى معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وتقاريرها. ومن البديهي أن أي نظام محاسبي يجب أن يتأثر ويتوجه حسب احتياجات المستخدمين من المعلومات والإفصاح المحاسبي على عملية تصفية الأحداث الاقتصادية وتعريفها كمفاهيم محاسبية.¹ وأن من أهم أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية سواء من جانب المحاسبين أو من جانب الإداريين في المؤسسة الاقتصادية يمكن تلخيصها في العناصر الرئيسية التالية:²

— يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لأنه أحد مستخدمي المعلومات التي يوفرها هذا النظام، والأكثر من ذلك قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم لهذا النظام.

— أدى انتشار المعلوماتية بشكل كبير إلى اعتماد نظم المعلومات المحاسبية في معظم المؤسسات الاقتصادية على تكنولوجيا المعلومات.

— أصبحت نظم المعلومات المحاسبية الحديثة أكثر تعقيداً وتطوراً، حيث تعتمد على مفاهيم مستمرة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات والنظم بجانب اعتمادها على التطورات الحديثة في مجالات أخرى مثل الرقابة والاتصالات.

— أن يتمكن المحاسب من معرفة مصادر البيانات وتشغيلها ومعالجتها بهدف إنتاج المخرجات من المعلومات المطلوبة.

النتيجة التي يمكن استنتاجها من خلال هذا المحور أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل المؤسسة تم يقوم بتشغيلها و تحليلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل المؤسسة أيضاً، كما يعتبر النظام المحاسبي كذلك انه

¹ Glautier .M.V.E , Underdon .N.B « **Accounting Theory and Practice** »,Pitman ,4th ED ,London 1993,P :14

² ناصر نورالدين عبد اللطيف " أساسيات المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة و التجارية والصناعية - تحليل القوائم و المحاسبية عن الالتزامات " الدار الجامعية-الإسكندرية- 2006 ص 11

جزء من النظام الكلي للمعلومات و يلعب دورا هاما و فعالا في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات ذات مصداقية و في الوقت المناسب .

الخاتمة:

من خلال عرضنا لهذا البحث والذي كان يتمحور حول تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، فقد توصلنا إلى ما يلي :

- إن أهمية المعلومات المحاسبية تتجلى من خلال نوعية وخصوصيات النظام المحاسبي الذي أنتجها لذلك كان التركيز على هذا الأخير بتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية وكذا قيمة وأهمية ودراسة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وكيفية تصميمه بشكل سليم يضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات هامة ودقيقة وصحيحة.

- يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

- يتم توفير المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية والمدعمة بعناصر أخرى، مثل المعايير، الجداول القيادية، الميزانيات التقديرية.

- إن الأطراف المستخدمة للبيانات والقوائم المالية تحتاج إلى جملة من المعلومات التي ينبغي توفرها من طرف معدي التقارير والقوائم المالية، أي يجب الإفصاح عن هذه المعلومات وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، إذ تتطلب عملية الإعداد والعرض إلى توفير الشفافية حتى تكون هذه البيانات والقوائم المالية قابلة للفهم، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- مصر. إبراهيم سلطان "نظام المعلومات الإدارية" الدار الجامعية- الإسكندرية ، 2000-
- 2- احمد حسين علي حسين. "نظم المعلومات المحاسبية" الدار الجامعية- الإسكندرية 2001 مصر.
- 3- جمعية مجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردنيين، عمان، الأردن.
- 4- رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي بين المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة) -المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية" ، دار وائل للنشر 2006 ، عمان - الأردن .
- 5- طارق عبد العال حماد، "دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة" ،الدار الجامعية- الإسكندرية 2006 مصر.
- 6- كمال الدين الدهراوي،سمير محمد "نظم المعلومات المحاسبية الدار الجامعية- الإسكندرية" 2002،

- مصر.
- 7- كمال السيد غراب ، نادية محمد حجازي ،نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) ، الطباعة للإشعاع 1999، مصر .
- 8- لطفي الرفاعي ،محمد فرج ،مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية "الإصدار الثامن لنقابة التجاريين بالجيزة ،جامعة طنطا- مصر.
- 9- محمد يوسف حفناوي " نظم المعلومات المحاسبية " ط1، دار وائل للنشر ،2001،الأردن .
- 10 - مدني بن بالغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه -جامعة الجزائر-2004.
- 11- صبحي محمد الخطيب. عمرو عباس ،" مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية "، الدار الجامعية- الإسكندرية '1993، مصر.
- 12-ناصر نورالدين عبد اللطيف " أساسيات المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة و التجارية والصناعية - تحليل القوائم و المحاسبية عن الالتزامات " الدار الجامعية-الإسكندرية- 2006 ، مصر.
- 13- عبد الرزاق قاسم .تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية "مكتبة دار الثقافة ،2004،الأردن
- 14- عزوز خليف عزيز رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه الماجستير -قسم المحاسبة-المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية،جامعة حلب 2006،سوريا.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Franck guamieri et Autres « système d'information et risque naturels » ، Paris ،Presse de l'école des Mines ، 2004،France.
- 2-Gloutier .M.V.E ، Underdon .N.B « Accounting Theory and Practice »،Pitman ،4th ED ،London 1993،England.
- 3- http://www.socpa.org-sa/AS/as_P/as-P05 htm
- 4- Reseau Martine: « Economie d'entreprise » Edition ESKA ،1993، Paris 2004،France.
- 5- Robert .JF ،Meéhin .F ،Puteaux .H ، « Normes IFRS et PME système comptable de convergence ،entre normes comptables Françaises et standards de l'IASB Paris 2004،France.